

سأله وكذا جنبته ولا يأخذ منه أحد ويثبت بنسبه
من واحد ومن اثنين وان وصف واحد فما علمته
به فهو حق وهو من ذمي وهو مسلم ان لم يكن في
مكان اهل الذمة ومن عبد وهو حر ولا يرق الا
بينه وان وجد معه مال فهو له ولا يصح للنفق
عليه نكاح وبيع واجارة وليس له حرفة وتبويض
هذه كتاب اللفظة لفظ الخ والجرم امانة الرد
اخذها لرد ما على غيرها واشهد وعرفها الى ان
فانها ان لم تكن في مكان اخرها
على ان يطلعها تصدق بها فان جاء بها
وغيره

او الفقه لو هلكه وايرها من لارجح الاخذ وياخذها منه ان باقية
فقه او ضمن للنفق وضع النقاط البهيمه وهو متبع
في الاتفاق على اللفظ والمفظة وباذن القاضي بكون
انها لفظ وان قال لا يثبت في بقوله لا تفق عليها ان كتبه صادقا ولا باع
عها ومنعها من بيعها حتى ياخذ النفقة ولا يدفعها
الى مدعيها بل يثبت فان بين علمها محل الدفع بلا جبر
ويستع ما لو فقير او لا تصدق على اجنبى وضع على يديه
وزوجه ولله لو فقرا **كتاب الابن** اخذ احب ان
وكذا الضال ويرفعه الى الحاكم فيجب الاتقاد والفضل متفق
فوى عليه ومن رده من ماله سفره فله ان يعود درهم
ولو قيمته قل من رده لاقبل منها بحساب والمدد